حث الأطراف اليمنية على رفض العنف وحل الخلافات بالحوار

مجلس الأمن يحذر معرقلي المرحلة الانتقالية بمن فيهم صالح والبيض من إجراءات رادعة وفقاً للمادة « ٤١ »

التأكيد على أهمية إجراء مؤتمر الحوار الوطني بمشاركة كافة الأطياف

التشديد على الالتزام بالديمقراطية والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان

إلزام المجتمع الدولي بمواصلة دعم المرحلة الانتقالية وإيفاء المانحين بتعهداتهم لدعم اليمن

الدعوة إلى احترام الجدول الزمني للمبادرة الخليجية والتعامل معها بشفافية

■ ،،نيويورك/سبأ

حذر مجلس الأمن الدولي في بيان رئاسي أصدره مساء أمس بشأن اليمن، كل من يسعون الى عرقلة جهود حكومة الوفاق الوطني والمرحلة الانتقالية السياسية من تدابير وإجراءات رادعة قد يتخذها المجلس ضدهم وفقاً للمادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقال المجلس في البيان الصادر في اجتماع عقده في ختام سلسلة من المشاورات المغلقة إزاء تطورات الأوضاع في اليمن وتلاه الرئيس الدوري للمجلس لشهر فبراير الجاري – المندوب الدائم لجمهورية كوريا الجنوبية السفير كيم سوك :" يبدي مجلس الأمن قلقه إزاء تقارير عن تدخلات في العملية الانتقالية من قبل أفراد في اليمن يمثلون النظام السابق، والمعارضة السابقة، وآخرين لا يلتزمون تطبيق المبادىء التوجيهية للآلية التنفيذية للعملية الانتقالية، بمن فيهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح ونائب الرئيس الأسبق علي سالم البيض، ويجدد المجلس تأكيد جهوزيته لدراسة إجراءات إضافية، بما فيها تحت المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، في حال استمرار أعمال تستهدف تقويض حكومة الوفاق الوطني والانتقال السياسي" .

وحث مجلس الأمن في البيان جميع الأطراف في اليمن على التزام حل خلافاتهم عبر الحوار والمشاورات، ورفض أعمال العنف لتحقيق غايات سياسية، والامتناع عن الاستفزازات، والامتثال الكامل للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و٢٠٥١ (٢٠١٢).

وفي حين عبر مجلس الأمن الدولي عن قلقه إزاء التقارير المشيرة إلى جلب أموال وأسلحة لليمن من الخارج بهدف عرقلة المرحلة الانتقالية.. أكد المجلس مجدداً التزامه بوحدة وسيادة واستقلال وسلامة الأراضي اليمنية.

وأعاد المجلس تأكيده على الحاجة إلى قيادة يمنية للمرحلة الانتقالية، تستند إلى التزام الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع اليمنيين.

ورحب مجلس الامن الدولي بإعلان الرئيس عبدربه منصور هادي موعد انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في الـ ١٨ من شهر مارس المقبل.. مشيداً في هذا الخصوص بجهود الذين شاركوا وبشكل بناء في مراحل الخطوات التحضيرية للحوار.

كما رحب بإصدار القرار الرئاسي بتشكيل المكتب التنفيذي (الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين) في إطار اتفاقية المساءلة المتبادلة.

وشدد مجلس الأمن الدولي على الحاجة إلى أن يجرى مؤتمر الحوار الوطني بشكل شامل ومشاركة كاملة من جميع مكونات المجتمع اليمني، بما فيها ممثلون عن الجنوب ومناطق أخرى، ومشاركة كاملة وفاعلة من الشباب والنساء، وفق التقرير النهائي للجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار.. داعيا في هذا الصدد جميع الأطراف إلى احترام الجدول الزمني والمبادىء المنصوص عليها في اتفاق نقل السلطة (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة)، والتصرف بحسن نية وبطريقة سلمية وشفافة وبناءة وتصالحية، ومعبرا في ذات الوقت عن تطلعه إلى أن مؤتمر الحوار الوطني سيقود إلى استفتاء على الدستور وانتخابات بحلول شباط (فبراير) ٢٠١٤ م .

وحث مجلس الأمن الحكومة اليمنية على إقرار مشروع قانون للعدالة الانتقالية لدعم المصالحة الوطنية من دون تأخير إضافي.. مشددا على ضرورة احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وفق الالتزامات القانونية الدولية لليمن، وتحديداً تلك المتعلقة بالنساء والمنتمين إلى الفئات المستضعفة، مثل الأطفال.

وأعلن مجلس الأمن عن ترحيبه بالتزام الحكومة إنهاء توظيف الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن اليمنية، عبر تبني وتطبيق خطة عمل تماشياً مع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وأثنى المجلس على الجهود المستمرة والمنسقة لمجلس التعاون الخليجي ومجموعة سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية في صنعاء وكذا المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة عبر مستشاره الخاص جمال بنعمر .. مرحبا بالاجتماع القادم لمجموعة أصدقاء اليمن الذي سيعقد في لندن في السابع من مارس المقبل و مشددا في هذا الإطار على الحاجة إلى دعم دولي متواصل للانتقال السياسي في اليمن، سيما عبر الوفاء بالتعهدات التي قطعها المانحون لدعم اليمن.

وأكد مجلس الأمن في ختام بيانه بأنه سيواصل عمله الوثيق لمراقبة الوضع في اليمن، وسيستمر في متابعة الخطوات القادمة عن قرب في سبيل إنجاح المرحلة الانتقالية سلمياً.

نص البيان الذي تلقت « الثورة » نسخه منه:

١- يرحب مجلس الأمن بإعلان الرئيس هادي موعد انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في الـ ١٨ من شهر مارس ويشيد بجهود أولئك الذين شاركوا وبشكل بناء في مراحل الخطوات التحضيرية للحوار.

كما يرحب مجلس الامن بالقرار الرئاسي بإنشاء المكتب التنفيذي (الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين) في إطار اتفاقية المساءلة المتبادلة.

٢- يشدد مجلس الامن على ضرورة قيادة اليمنيين لمراحل الفترة الانتقالية والارتكاز على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة فئات الشعب اليمني.

٣- يؤكد مجلس الأمن على إجراء مؤتمر للحوار الوطني ينطوي على المشاركة الشاملة لكافة أطياف المجتمع اليمني ويشمل ذلك ممثلي الجنوب والمناطق الأخرى وكذا المشاركة الكاملة والفاعلة للشباب والمرأة بحسب ما ذكر في التقرير النهائي للجنة التحضيرية .

يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى احترام الجدول الزمني والمعايير المنصوصة في اتفاقية المرحلة الانتقالية والتعامل معها بحسن نية وعبر الوسائل السلمية التي تتسم بالشفافية وبطريقة بناءة وتعزيزاً لروح المصالحة.

يعبر مجلس الأمن عن أمله في أن مؤتمر الحوار الوطني سيؤدي في نهاية المطاف إلى الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات بحلول فبراير ٢٠١٤م.

٤- يحث مجلس الأمن كافة الأطراف اليمنية على ضرورة حل خلافاتها عبر الحوار والمشاورات ورفض شتى أشكال العنف الرامية إلى تحقيق أهداف سياسية والابتعاد عن الاستفزازات والتحريض والالتزام الكامل بالقرارين ٢٠١٤ للعام ٢٠١١م و٢٠٥١ للعام ٢٠١٢م.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التقارير المشيرة إلى تدخل أشخاص داخل اليمن يمثلون النظام السابق، والمعارضة السابقة، وغيرهم ممن لم يلتزموا بالمبادئ التوجيهية للآلية التنفيذية للمرحلة الانتقالية وتشمل الرئيس السابق علي عبدالله صالح ونائب الرئيس الأسبق علي سالم البيض وعليه.. يؤكد مجلس الأمن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير إضافية تشمل تلك المدرجة في المادة ٤١« ١» من ميثاق الأمم المتحدة، إذا أستمرت الأعمال التي تهدف إلى عرقلة جهود حكومة الوفاق الوطني والمرحلة الانتقالية السياسية.

٥- يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التقارير المشيرة إلى نقل أموال وأسلحة لليمن من الخارج بهدف عرقلة المرحلة الانتقالية.

٦- يجدد مجلس الأمن التزامه بوحدة وسيادة واستقلال وسلامة الأراضي اليمنية.

٧- يعرب مجلس الأمن عن أملة في مناقشة وإقرار قانون العدالة الانتقالية والاتفاق عليه بغية تبنيه في مؤتمر الحوار الوطني، ويطالب مجلس الأمن بضرورة احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وفقاً للمعايير والالتزامات القانونية الدولية في اليمن لا سيما ما يخص المرأة والفئات المهمشة والضعيفة مثل الأطفال والأقليات.

وفي السياق ذاته، يرحب مجلس الأمن بالتزام الحكومة اليمنية بوقف استخدام وتجنيد الأطفال في قوات الأمن اليمنية، عبر تبني وتنفيذ خطة عمل تتفق مع مبادئ القرار رقم ١٦١٢ للعام ٢٠٠٥م.

٨- يواصل مجلس الأمن مراقبته عن كثب الأوضاع في اليمن وسيستمر في رصد الخطوات القادمة عن قرب في سبيل إنجاح المرحلة الانتقالية سلمياً.

وفي هذا السياق، يرحب المجلس بجهود مجلس التعاون الخليجي ومجموعة السفراء العشرة في صنعاء وكذا الجهود الحميدة لمكتب الأمين العام بما في ذلك المستشار الخاص جمال بنعمر واجتماع مجموعة أصدقاء اليمن الذي سيعقد في لندن بتاريخ ٧ مارس المقبل. يؤكد مجلس الأمن ضرورة مواصلة الدعم الدولي للمرحلة الانتقالية السياسية اليمنية، وكذا إيفاء المانحين بتعهداتهم لدعم اليمن.

المندوب الدائم لبريطانيا في الأمم المتحدة:

مجلس الأمن وجه رسالة قوية لكل من يحاولون نسف العملية الانتقالية السياسية

■ ،، أكد المندوب الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة مارك برانت، أن مجلس الأمن وجه رسالة قوية في بيانه الرئاسي الصادر مساء أمس بشأن اليمن إلى كل من يحاولون نسف العملية الانتقالية السياسية، بان مجلس الأمن لن يقبل بهذا السلوك ابداً ولن يتردد في اتخاذ التدابير المتاحة له بما في ذلك الواردة في المادة ٤١ تحت الفصل السابع ضدهم إذا ما استمروا في ممارساتهم التي تهدد المرحلة الانتقالية والعملية الانتقالية .

وأوضح في رده على أسئلة الصحفيين عقب جلسة مجلس الأمن التي صدر في ختامها البيان الرئاسي أن الرسالة وجهت أيضا إلى من يجلبون الأسلحة والأموال إلى اليمن بهدف نسف العملية الانتقالية.. مبينا أن البيان دعا إلى دعم دولي مستمر لليمن وللعمليات الانتقالية وأكد أن مجلس الأمن سيتابع النظر بشكل حثيث في الدعائم المستقبلية لهذه المرحلة الانتقالية.

ولفت إلى أن المملكة المتحدة ستحتضن الاجتماع القادم لمجموعة أصدقاء اليمن في لندن في السابع من شهر مارس المقبل، والذي سيكرس لبحث سير العملية الانتقالية السياسية بل والحالة الانسانية في هذا البلد.

وفي رده على سؤال بشأن الرئيس السابق علي عبدالله صالح وهل في اعتقاده أن عليه أن يغادر البلد أو على الأقل يجب أن يمنع من ممارسة السياسة أو المشاركة في الحياة السياسية خلال المرحلة الانتقالية.. قال المندوب البريطاني :" في الواقع لا يعود إلى مجلس الأمن أن يحدد بشكل خاص ما يجب أن يقوم به الرئيس السابق، نحن قلنا ما لا يجب أن يقوم به من ممارسات من شأنها تهديد العملية الانتقالية والحوار الوطني الذي يتوفر له دعم كامل من قبل الأطراف الدولية جميعها".

وأضاف:" أما التصرفات الأخرى التي يقدم عليها فالأمر يعود له طبعاً، لكن مجلس الأمن قال بشكل واضح أن التصرفات التي قد يقدم عليها مع آخرين لنسف هذه العملية لن يقبل بها ابداً".

وتابع المندوب البريطاني قائلا:" نحن نقول أننا ندعم بشكل كامل العملية الانتقالية في اليمن ولن نقبل بتصرف أي فرد بغض النظر عن حجمه من شأنه أن يعمل على نسف هذه العملية ".

ومضى قائلا:" هذا لا يعني أن ليس هناك مشاكل أخرى في هذا البلد فالبيان نحن نتحدث فيه عن الوضع الأمني وعن الأزمة الإنسانية وعن الصعوبات الاقتصادية في البلد وثمة قضايا أخرى أشير إليها في قرارين وبيانات سابقة صادرة عن المجلس لكن هذا البيان محدد ونعتبره مهما ويأتي في الوقت المناسب في ضوء ما سمعناه خلال زيارتنا إلى اليمن قبل ثلاثة أسابيع".. مشيرا في ذات الإطار إلى التحديات الأمنية التي يواجهها اليمن وفي مقدمة ذلك النشاطات الإرهابية لتنظيم القاعدة.

وبشأن الإجراءات التي قد يتخذها المجلس إزاء شحنة الأسلحة الإيرانية المضبوطة مؤخرا في المياه الاقليمية اليمنية.. قال المندوب الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة:" في الواقع أن البيان الرئاسي يعبر عن مخاوف محددة متصلة بالأموال والأسلحة التي تصل إلى اليمن لنسف العملية الانتقالية، والحادثة التي تحدثت عنها يتم التحقيق فيها بما طلبه مجلس الأمن من قبل لجنة العقوبات".

وأردف قائلا:" ثمة تحقيق يجري بشأن هذه الحادثة وعندما يرفع التقرير إلى مجلس الأمن سوف ينظر في الخطوات التالية".

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة لشئون الصحافة -نائب رئيس التحرير : مروان أحمد دماج
نائب رئيس مجلس الإدارة لشئون المالية والموارد البشرية : خالد أحمد الهروجي
مدير التحرير : ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير : جمال فاضل
سكرتيرا التحرير : علي الشرجي ـ سليمان عبدالجبار
يومية سياسية جامعة | تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر | الإدارة العامة : صنعاء ـ شارع المطار
althawrah99@yahoo.com www.althawra.net
الإشتراك السنوي: في الداخل للمنشئات والأفراد (22000ريال) في الخارج (150) دولاراً مدفوعاً إليها رسوم البريد
الإدارة العامة : 321528/32/33 فاكس :334914-332505 ص.ب :2195-1475 | التوزيع والإشتراكات : 274037 الإدارة التجارية : 274036 فاكس : 480680
الإعلانات: 274038 فاكس :274035 | المبيعات : 274039 فاكس :2700064 | فرع : عدن : 231783 فاكس : 233354 تعز : 220800 فاكس : 220900
المخا / تلفاكس : 432994 أبين / تلفاكس : 602096 عمران / تلفاكس : 613388 الحديدة : 245842 فاكس:211537 مفروجات : 303930 فاكس : 303931 إب / تلفاكس : 400251